الأمم المتحدة

A/ES-10/316–S/2006/30

الجمعية العامة
مجلس الأمن

Distr.: General
19 January 2006
Arabic
Original: English

الجمعية العامة
الدورة الاستثنائية الطارئة العاشرة
البند ٥ من جدول الأعمال
الأعمال الإسرائيلية غير القانونية في القدس الشرقية المحتلة وبقية الأرض الفلسطينية المحتلة

مجلس الأمن
السنة الحادية والستون

رسالتان متطابقتان مؤرختان ١٩ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٦ وموجهتان إلى الأمين العام ورئيس مجلس الأمن من المراقب الدائم لفلسطين لدى الأمم المتحدة

في الأسبوع الماضي، تميزت الحالة في الأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية، بالجهود المنهجية لإسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال، من أجل عرقلة وإحباط انتخابات المجلس التشريعي المقرر إجراؤها في ٢٥ كانون الثاني/يناير، والجهود الجدية للسلطة الفلسطينية للمحافظة على الهدوء واستئناف المفاوضات. وقد عملت هذه الجهود الإسرائيلية المنهجية على مضايقة المرشحين للانتخابات ومعاونيهم، واحتجازهم، وتصعيد العنف ضد المراكز السكانية الفلسطينية بشن غارات أكثر تواترا وفتكا، وإعدام الناشطين الفلسطينيين بدون محاكمة ومواصلة القيود المفروضة على تنقل المدنيين الفلسطينيين.

ورغم الجهود الدولية المبذولة لكفالة وفاء إسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال، بالتزاماتها لتيسير الانتخابات الفلسطينية في القدس الشرقية المحتلة، أعلنت السلطة القائمة بالاحتلال أنها ستسمح بإجراء الانتخابات على أن تقرر هي من يكون بوسعه تنظيم حملات انتخابية أو المشاركة في الانتخابات بحلول ٢٥ كانون الثاني/يناير. وهذا الإعلان، الذي رفضته السلطة الفلسطينية لأنه يشكل خرقا صارخا للاتفاق الموقع بخصوص الانتخابات، يتنافى أيضا مع روح الديمقراطية التي يعمل الشعب الفلسطيني والمجتمع الدولي بلا كلل

200106 200106 06-21493 (A)

لتوطيدها في النظام السياسي الفلسطيني. وعلاوة على ذلك، فإن قوات الاحتلال الإسرائيلية تأتي أعمالا بغيضة بهذا الشأن في القدس الشرقية المحتلة على وجه الخصوص، وفي بقية أنحاء الضفة الغربية عموما. ففي الأسبوع الماضي، حصلت مشادات مع مرشحين من جماعات ومشارب سياسية متنوعة وضُيق عليهم بل واعتُقلوا. كما داهمت قوات الاحتلال مكاتب الحملات الانتخابية في القدس الشرقية المحتلة مرارا وتكرارا وأغلقت أبوابها. ولا بد لنا في هذا المقام من التشديد على أن هذه الأعمال العدائية التي لا مبرر لها على يد السلطة القائمة بالاحتلال لا تشكل خطرا على الديمقراطية الفلسطينية فحسب، بل وخطرا داهما كذلك على إمكانية إجراء الانتخابات في موعدها المحدد.

وتتزامن هذه التطورات مع زيادة الهجمات العسكرية التي تنفذها قوات الاحتلال الإسرائيلية ضد المدن والقرى ومخيمات اللاجئين الفلسطينية. وتتسبب هذه الهجمات دائما في مقتل وإصابة مدنيين أبرياء، بالإضافة إلى تدمير الممتلكات وإلحاق أضرار بعيدة المدى بالاقتصاد المحلي. وفي ١٥ كانون الثاني/يناير، تحولت إحدى هذه الهجمات العسكرية إلى مأساة مروعة ألّمت بأسرة في قرية رجيب، قرب نابلس. ففي فجر ذلك اليوم، داهمت قوات إسرائيلية خاصة منزل أسرة الحلبي في رجيب وطوقته. وعندما فتحت نوال، البالغ عمرها ٥٠ عاما، الباب لترى سبب الجلبة خارج البيت، أطلقت عليها جنود الاحتلال ١٥ طلقة فأردتها قتيلة. وأطلقت نيران بنادقها على ابنها فوزي، البالغ عمره ٢٠ عاما، فأُردي قتيلا هو الآخر. ولم تتوقف المأساة عند هذا الحد، بل واصل جنود الاحتلال إطلاق النار عشوائيا على أفراد الأسرة الذين كانوا يحاولون إنقاذ الأم والابن ويحاولون الإيماء للجنود بأنهم مدنيون عزل. لكن النتائج كانت مروعة، إذ أُصيب منجد، الأب، إضافة إلى ثلاثة من أبنائه وابنته. وقد صدمت مأساة أسرة الحلبي الشعب عن بكرة أبيه وجعلت النداءات إلى مواصلة تحلي الجانب الفلسطيني بالهدوء تبدو عقيمة في ظل ما تشهده العائلات الفلسطينية باستمرار من مآس لا حصر لها تلمّ بأسر بريئة في جميع أنحاء البلاد دون سبب أو مبرر.

وإضافة إلى الغارات العسكرية، تواصل قوات الاحتلال الإسرائيلية تنفيذ سياسة إسرائيل غير القانونية، سياسة إعدام الفلسطينيين بدون محاكمة. وقد نُفذ آخر هذه الإعدامات في حق ثابت صلاح الدين، البالغ عمره ٢٣ عاما، في طولكرم يوم ١٧ كانون الثاني/يناير. وقد أشعل اغتياله، إلى جانب الهجمات ضد الفلسطينيين الآخرين، الغضب في الأرض الفلسطينية المحتلة وزاد من عرقلة الخطوات الفلسطينية الرسمية المتخذة لاستعادة الهدوء والنظام. والأهم هنا أيضا أن في عمليات الإعدام بدون محاكمة هذه انتهاكا جسيما للقانون الدولي، لا سيما القانون الإنساني الدولي.

ومن جهة أخرى، أدت انتهاكات إسرائيل الصارخة لالتزاماتها بموجب خريطة الطريق والقانون الدولي إلى نشوء أوضاع شديدة العنف في الخليل. فخلال الأيام الخمسة الماضية، أخذ المستوطنون الإسرائيليون في المدينة القديمة بالخليل يحرقون المنازل والمتاجر الفلسطينية، ويرجمون الأسر الفلسطينية بالحجارة ويشيعون الخراب في الأحياء القديمة بالمدينة. وتظهر هذه الأوضاع الخطر الذي يشكله استمرار أنشطة الاستيطان الإسرائيلية غير الشرعية على سلامة المدنيين الفلسطينيين وممتلكاتهم في جميع أنحاء الأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية. وينبغي أيضا أن تكون هذه الأوضاع حافزا إضافيا للمجتمع الدولي للإصرار على أن تحترم إسرائيل التزاماتها إزاء القانون الدولي، لا سيما القانون الإنساني الدولي، وتوقف أنشطة الاستيطان غير الشرعية، بما في ذلك بناء الجدار، الذي أفتت محكمة العدل الدولية بعدم شرعيته في ٩ تموز/يوليه ٢٠٠٤.

وتقع على المجتمع الدولي، وفقا لقواعد ومبادئ القانون الدولي، بما في ذلك القانون الإنساني الدولي، مسؤوليات واضحة من حيث كفالة تقيد السلطة القائمة بالاحتلال بقواعد السلوك الواجبة، بما في ذلك الامتثال لواجباتها والتزاماتها القانونية. وعلاوة على ذلك، يتعين اتخاذ التدابير اللازمة للحيلولة دون تواصل تصعيد هذه الحملة العسكرية الإسرائيلية ضد السكان المدنيين الفلسطينيين الذين لا عون لهم ولا تتوافر لهم الحماية من القوة الغاشمة للسلطة القائمة بالاحتلال. وواضح أن تواصل واشتداد الحملة العسكرية لإسرائيل ضد الشعب الفلسطيني لن يؤديا إلا إلى المزيد من سفك دماء المدنيين الأبرياء من الجانبين وتواصل معاناتهم، وهو أمر ينبغي تحاشيه مهما كلف الأمر.

وتأتي هذه الرسالة إلحاقا برسائلنا التي سبق أن بعثنا بها إليكم، البالغ عددها ٢٢٩ رسالة، بشأن الأزمة المستمرة في الأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية، منذ ٢٨ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٠. وتشكل هذه الرسائل المؤرخة من ٢٩ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٠ (A/55/432-S/2000/921) إلى ١٣ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٦ (A/ES-10/315-S/2006/20) سجلا أساسيا للجرائم التي ارتكبتها إسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال، ضد الشعب الفلسطيني منذ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٠. ويجب محاسبة إسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال، عن جميع جرائم الحرب هذه وعن إرهاب الدولة الذي تمارسه وانتهاكات حقوق الإنسان المنهجية ضد الشعب الفلسطيني، وتقديم مرتكبي هذه الانتهاكات إلى العدالة.

وبناء على ما تقدم، ومتابعة للرسائل المشار إليها أعلاه، فإنه يؤسفني بالغ الأسف أن أبلغكم بأنه منذ تاريخ آخر رسالة وجهتها إليكم، قتل ستة فلسطينيين آخرين على الأقل

على يد قوات الاحتلال الإسرائيلية، وبذلك ارتفع مجموع عدد الشهداء منذ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٠ إلى ٣ ٧٦١ شهيدا (ترد أسماء الشهداء الذين تحددت هويتهم، في القائمة المرفقة بهذه الرسالة).

وأرجو ممتنا تعميم هذه الرسالة ومرفقها بوصفهما من وثائق الدورة الاستثنائية الطارئة العاشرة للجمعية العامة، في إطار البند ٥ من جدول الأعمال، ومن وثائق مجلس الأمن.

(توقيع) رياض **منصور**
السفير
المراقب الدائم لفلسطين
لدى الأمم المتحدة

مرفق الرسالتين المتطابقتين المؤرختين ١٩ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٦ والموجهتين إلى الأمين العام ورئيس مجلس الأمن من المراقب الدائم لفلسطين لدى الأمم المتحدة

أسماء الشهداء الذين قتلتهم قوات الاحتلال الإسرائيلية في الأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية (من الجمعة، ١٣ كانون الثاني/يناير إلى الثلاثاء، ١٧ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٦)

الجمعة، ١٣ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٦

١ - جمال شيخ العيد

٢ - معتز تحسين أبو خليل

٣ - علي عبد اللطيف أبو خليل

الأحد، ١٥ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٦

١ - نوال دويكات الحلبي

٢ - فوزي منجد الحلبي

الثلاثاء، ١٧ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٦

ثابت محمود صلاح الدين عيادة